انتخابات الكنيست الـ21: بين تفكيك القائمة المشتركة، والامتناع عن التصويت

تقدير موقف

نيسان 2019

ملخَّص:

تهدف هذه الورقة إلى تقديم قراءة في المشهد الانتخابيّ في المجتمع الفلسطينيّ عشيّة الانتخابات المرتقبة في التاسع من نيسان (2019). وتنطلق هذه الورقة من مقولة مُفادُها أنّ تفكيك مشروع القائمة المشتركة أضاع فرصة تعزيز مفهوم التعاون المشترك بين مركّباتها، الذي كان متوقّعًا أن تعقبه المبادرة إلى صياغة برنامج سياسيّ جماعيّ للفلسطينيّين، ولا سيّما بعد تشريع قانون القوميّة في تمّوز عام 2018. كذلك ترمي هذه الورقة إلى تقديم قراءة استشرافيّة لجدليّة الامتناع والمشاركة في التصويت في أعقاب تفكيك القائمة المشتركة، وهو ما قد يؤدّي إلى تراجع نسبة التصويت إلى ما كانت عليه قبل تشكيل القائمة المشتركة، الأمر الذي سوف يؤثّر على تراجع التمثيل العربيّ في الكنيست.

المشهد الانتخابيّ في المجتمع الفلسطينيّ:

قد يكون السبب المباشر لتفكيك القائمة المشتركة انسحاب الحركة العربيّة للتغيير، أعقبه فشل سائر المركّبات بالحفاظ على ما تبقّى منها؛ إلّا أنّنا نعزو هذا التفكيك للتصوُّر المتباين بين مركّباتها بشأن معناها. وفي الإمكان الإشارة إلى ثلاثة توجُّهات في رؤية فكرة القائمة المشتركة. الأوّل: مَن اعتبر القائمة مجرّد تحالف بين قوائم برلمانيّة يرمي إلى تجاوز نسبة الحسم التي رُفعت قبل انتخابات عام 2015 إلى 3.25%، والخشية من عدم تجاوز هذه النسبة إذا جرى خوض الانتخابات بالمعادلة السابقة التي سبقت رفع نسبة الحسم (بثلاث قوائم انتخابيّة). الثاني: مَن اعتبر أنّ القائمة المشتركة هي فرصة لزيادة التمثيل البرلمانيّ للعرب من أجل التأثير على

سياسات ذات طابع مدنيّ تتعلّق بالفلسطينيّين في إسرائيل. الثالث: مَن اعتبر أنّ القائمة المشتركة هي فرصة تاريخيّة وإطار جمعيّ يمكن له الدفع بصياغة مشروع سياسيّ جماعيّ للفلسطينيّين، ولو في حدّه الأدنى. وليس من قبيل المصادفة أن تَنتج عن تفكيك القائمة المشتركة قائمتان تمثّلان التوُّجهات المختلفة حول فكرة القائمة المشتركة؛ فتحالف الجبهة والعربيّة للتغيير يُمثّل التوجُّهَيْن الأوّل والثاني، وتحالف الموحّدة والتجمّع يمثّل التوجّه الثالث.[1]

والحقيقة أنّ التمثيل العربيّ في الكنيست، تاريخيًّا، لم يكن له علاقة بعدد القوائم العربيّة التي تشارك في الانتخابات، بل بتحوّلات الخطاب السياسيّ الفلسطينيّ منذ بداية التسعينيّات أوّلًا، وبنسبة التصويت عمومًا ثانيًا، وبالتصويت للقوائم العربيّة ثالثًا. فعدد القوائم العربيّة المركزيّة التي تنافست في انتخابات الكنيست منذ أواخر التسعينيّات، وتحديدًا منذ انتخابات عام 1999، وصل إلى ثلاث قوائم: الجبهة الديمقراطيّة للسلام والمساواة؛ التجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ؛[2] القائمة العربيّة الموحّدة (تحالف الحركة الإسلاميّة مع الحزب الديمقراطيّ العربيّ، ولاحقًا مع الحركة العربيّة للتغيير). ومنذ تلك الانتخابات، يصل تمثيل هذه القوائم إلى أحد عشر عضو كنيست. وهو أعلى تمثيل عربيّ كان في تاريخ الفلسطينيّين، حتّى تشكيل القائمة المشتركة التي زادت التمثيل إلى 13 عضو كنيست.

حتّى بداية الثمانينيّات، كانت هنالك قائمتان تخوضان انتخابات الكنيست، وتعرضان نفسيهما كممثّلتين للمجتمع الفلسطينيّ: الحزب الشيوعيّ الإسرائيليّ (الجبهة الديمقراطيّة -منذ عام 1977)، وقائمة عربيّة مرتبطة بالحزب الحاكم "مپاي" (العمل لاحقًا). وحصلت الجبهة على أعلى تمثيل لها في انتخابات عام 1977، أي بعد يوم

1 شحادة، امطانس؛ ونصّار، نداء. (2017). القائمة المشتركة: السياق التاريخي والنقاش السياسي حولها. ملفات مدى، (6). حيفا: مدى الكرمل
2 في انتخابات عام 1996، خاضت الانتخابات قائمتان: تحالف الجبهة والتجمّع، والقائمة العربيّة الموحدة.

الأرض، بحصولها على خمسة مقاعد، بينما اختفت ظاهرة القوائم العربيّة المرتبطة بالنظام الحاكم على نحوٍ نهائيّ في انتخابات عام 1981. وفي نهاية الثمانينيّات، خاضت الانتخاباتِ قائمتان عربيّتان: الجبهة، والحزب الديمقراطيّ العربيّ. وحصلت القائمتان على تمثيل بخمسة مقاعد في انتخابات عام 1992. تدلّ هذه القراءة السريعة أنّ عدد القوائم العربيّة لم يكن العامل الأساسيّ في تحديد حجم التمثيل العربيّ في الكنيست.

تحاول الأحزاب الصهيونيّة (مثل ميرتس، وكاحول لاڤان، وغيرهما) دخول المشهد الانتخابيّ في المجتمع الفلسطينيّ والعودة إليه ورفع نسبة التصويت لصالحها، مستغلّة لهذا تفكيكَ القائمة المشتركة. تترجَم هذه المحاولات إلى ندوات ولقاءات وحلقات بيتيّة متزايدة في القرى والمدن العربيّة. وبحسب اعتقادنا، قد تسهم الدعاية الانتخابيّة للتحالفات العربيّة والتي تطالب المجتمع الفلسطينيّ بالتصويت لها من أجل إسقاط حكومة نتنياهو، قد تسهم بصورة غير مباشرة وغير مقصودة في هذا التوجُّه. فقد يدفع خطاب إسقاط اليمين إلى نتائج عكسيّة تتمثّل في التصويت لأحزاب صهيونيّة تطرح نفسها بديلًا لحكم اليمين ونتنياهو، لا في التصويت بالضرورة للتحالفات العربيّة. ويكمن منطق هذا الادّعاء، في ما إذا كان هدف التصويت الوحيد إسقاط حكومة نتنياهو، وتغييب القضايا الأساسيّة التي تشغل هموم الفلسطينيّين، على المستوى السياسيّ، والوطنيّ، والمدنيّ الجماعيّ، يكمن في أنّ البديل هو أحزاب صهيونيّة غير شريكة في حكومة اليمين، بل ترغب في إسقاطه أيضًا. فإذا كان هدف التصويت والانتخابات هو إسقاط حكومة نتنياهو لأنّها "الشرّ كلّه"، فبحسب هذا المنطق قد يميل الفلسطينيّون إلى التصويت لمن يطرح نفسه بديلًا لحكومة اليمين، لأنّ التحالفات العربيّة، في كلّ الأحوال، لن تكون شريكة في أيّ حكومة قادمة

بصرف النظر عن هُويّة مشكِّلها، بسبب رفضها أن تكون جزءًا من أيّ حكومة إسرائيليّة، ورفض البديل (چانتس ولپيد) أن تعتمد حكومتهم على التحالفات العربيّة.

الجدول (1): نسبة المصوّتين العرب للأحزاب اليهوديّة والصهيونيّة (%)

السنة	الأحزاب اليهوديّة والصهيونيّة
1949	%50
1951	%29
1955	%37
1959	%47
1961	%38
1965	%39
1969	%32
1973	%40
1977	%34
1981	%51
1984	%50
1988	%41
1992	%44
1996	%46
1999	%30
2003	%21
2006	%25
2009	%25
2013	%23
2015	%17

الامتناع عن التصويت بين الاحتجاج والمقاطَعة:

ازدادت نسبة الامتناع عن التصويت في صفوف الفلسطينيّين في إسرائيل على نحوٍ ثابت حتّى انتخابات الكنيست الـ20 (2015) مع تأسيس القائمة المشتركة، والتي قطعت هذا الارتفاع الثابت في الامتناع عن التصويت، حيث ازدادت نسبة المصوّتين من 53% في انتخابات عام 2013 إلى حوالي 64% في انتخابات عام 2015. ويُعزى هذا الارتفاع إلى تشكيل القائمة المشتركة، حيث أشارت الدراسات التي عالجت السلوك الانتخابيّ لدى الفلسطينيّين في انتخابات الكنيست أنّ أحد أسباب تراجع نسبة التصويت حتّى عام 2015 كان في عدم تحقيق المطلب الجماهيريّ العامّ في خوض الانتخابات بقائمة عربيّة واحدة. فقد وجد استطلاع رأي نفّذه ونشره مدى الكرمل في نهاية عام 2014 أنّ 88% من المستطلَعين كانوا يؤيّدون تشكيل قائمة عربيّة واحدة، وتتماثل هذه النتيجة مع النسبة التي وجدها استطلاع عام 2013: 89%. ونلفت الانتباه أنّ هذه النسب انعكست على نسبة المصوّتين فعليًّا للقائمة المشتركة في الانتخابات للكنيست العشرين؛ فقد بلغت 83%. تؤكّد هذه الحقيقة أنّ الامتناع عن التصويت كان يحمل نمطًا من الاحتجاج السياسيّ على العمل البرلمانيّ العربيّ، على الرغم من أهمّيّة وجود الأحزاب العربيّة في الكنيست كما أشار إليها الاستطلاع في حينه، إذ وصلت نسبة المستطلَعين التي ترى هذه الأهمّيّة إلى 72%.

تميّز الدراسات التي أُجرِيَتْ حول الامتناع عن التصويت في صفوف الفلسطينيّين في إسرائيل بين ثلاثة أنماط من الامتناع:[3]

3 روحانا، نديم؛ والصالح، نبيل؛ وسلطاني، نمر. (2003). **تصويت بدون صوت**. حيفا: مدى الكرمل.

1 المقاطعة الأيديولوجيّة: تشكّل المقاطعة الأيديولوجيّة، حسب استطلاع الرأي الذي نفّذه مدى الكرمل عام 2013، 4.9% من مُجْمَل الذين لم يشتركوا في التصويت. يعتقد التيّار الأيديولوجيّ أنّ المشاركة في الانتخابات تضفي الشرعيّة على وجود ديمقراطيّة في إسرائيل، وفي الوقت نفسه تعطي شرعيّة ليهوديّة الدولة، وأنّه لا يمكن تغيير أوضاع الفلسطينيّين في إسرائيل من خلال العمل البرلمانيّ.

2 الامتناع كاحتجاج سياسيّ: وهو نمط الامتناع الذي ظهر على نحوٍ بالغٍ بعد المقاطعة الجارفة لانتخابات رئاسة الحكومة في العام 2001،[4] في أعقاب استشهاد 13 شابًّا عربيًّا برصاص قوّات الشرطة والجيش خلال هبّة أكتوبر عام 2000. وتعبّر هذه المقاطعة عن حالة من الاحتجاج السياسيّ على أوضاع الفلسطينيّين في إسرائيل، وعن عدم قدرة العمل البرلمانيّ على إحداث التغيير المنشود، وعن الاحتجاج على غياب قائمة عربيّة واحدة. ويُعتبر هذا النمطُ من الاحتجاج الأكبرَ بين غير المشاركين في التصويت؛ فقد وصل في العام 2013 إلى 22.2% (بحسب الاستطلاع الذي نفّذه مدى الكرمل). انتشر هذا النمط من المقاطعة بعد استمرار المحاولات لنزع الشرعيّة عن المجتمع العربيّ، ومحاولات إخراجه من دائرة التأثير.

3 اللامبالاة: وهي عدم التصويت النابع من انعدام الاهتمام بالعمل السياسيّ والمشاركة السياسيّة. وتصل نسبة اللامبالين 23% من غير المشاركين، حسب الاستطلاع الذي ذُكِرَ أعلاه. وفي بعض الأدبيّات، تسمّى هذه المقاطعة قانون الكسل السياسيّ (Political Law of Lethargy)، وهو ما يخدم، حسب هذه الأدبيّات، النخبةَ الحاكمة والنظام الراهن.

4 في ذاك العام، كانت هناك انتخابات مباشرة لرئاسة الحكومة فقط.

أسهمت عوامل عديدة في رفع نسبة الامتناع عن التصويت في العَقدين الماضيين، منها ما يدخل في تعزيز المقاطعة الأيديولوجيّة، ومنها ما يدخل في الدفع بالامتناع كاحتجاج سياسيّ. ويمكننا الاستنتاج من نتائج استطلاع مدى الكرمل (2014) الذي ذُكر آنفًا أنّ غياب قائمة عربيّة واحدة كان أحد أهمّ العوامل التي أسهمت في انخفاض نسبة المصوّتين؛ إذ صرّح 72% من الممتنعين عن التصويت أنّهم سيصوّتون للقائمة المشتركة. ينسجم هذا الادّعاء مع الادّعاء أنّ العمل البرلمانيّ العربيّ في الكنيست لا يحدث في سياق طبيعيّ من المنافسة على الموارد في الدولة، ولا كجزء من الصراع الأيديولوجيّ بين القوائم العربيّة نفسها؛ فأصحاب الدفع بقائمة عربيّة واحدة يعتقدون أنّ العمل البرلمانيّ هو الساحة التي تذوب فيها الاختلافات بين القوائم العربيّة على المستوى الأيديولوجيّ، وأحيانًا السياسيّ أيضًا؛ ولذلك فهي ساحة يمكن للقوائم العربيّة التواجد فيها على شكل قائمة واحدة، فضلًا عن أنّ التمثيل في الكنيست هو تمثيل جماعيّ للفلسطينيّين وليس تمثيلًا حزبيًّا. دفع هذا الاعتبار أو التفسير قِطاعات إلى الامتناع عن التصويت، وذلك لاعتقادها أنّ العمل البرلمانيّ في الكنيست مع تعدُّديّة قوائم لن يجعل العملَ البرلمانيّ العربيّ ناجعًا بما يكفي، ولذا فإنّ هذه المجموعة الممتنعة طالبت بخوض الانتخابات بقائمة واحدة، وهي المجموعة التي رفعت نسبة التصويت في الانتخابات للكنيست العشرين عام 2015 (في أعقاب تشكيل القائمة المشتركة) والتي حصلت فيها القائمة على 83% من مجمل الأصوات العربيّة. لذا، من المتوقّع أن تتراجع هذه المجموعة عن التصويت في الانتخابات المقبلة، لخيبة أملها من تفكيك القائمة المشتركة؛ فهذه المجموعة كان يمكن لها أن تقبل عدم تحقُّق توقّعاتها من القائمة في العمل البرلمانيّ مقابل إبقاء القائمة كإطار

وحدويّ للعمل البرلمانيّ، ولا سيّما أنّ تفكيك القائمة جاء في ظلّ حالة مكشوفة من الصراع على كرسيّ واحد من التمثيل لدى بعض المركّبات.

أمّا العامل الثاني الذي يدخل في إطار الدفع بالمقاطعة الأيديولوجيّة، فهو تشريع قانون القوميّة في تمّوز عام 2018؛ فقد أشار تقرير مركز مدار للدراسات الإسرائيليّة أنّ نسبة التشريعات القانونيّة المعادية للفلسطينيّين ارتفعت في الكنيست الأخيرة بنسبة تصل إلى نحو 400%.[5] وقد يكون هذا ما أعطى دافعًا لعودة تيّار المقاطعة الأيديولوجيّ وبشدّة. يتشكّل تيّار المقاطعة الأيديولوجيّ من أفراد، ومبادرات شبابيّة وحركات سياسيّة غير منظّمة،[6] لا تنضوي في عمل مشترك في إطار المقاطعة الأيديولوجيّة، ولكنّها تدعو للمقاطعة الأيديولوجيّة رفضًا للنظام السياسيّ، وقواعد اللعبة فيها، وتنزع الشرعيّة عن الكنيست، وتعتبر أنّ المشاركة في انتخابات الكنيست إعطاءُ شرعيّة للعبة إسرائيل الديمقراطيّة من المجموعة الفلسطينيّة الأصليّة.

أمّا الظروف التي تدفع إلى الامتناع عن التصويت من دوافع الكسل السياسيّ، أو اللامبالاة السياسيّة، فلا تنبع من دوافع سياسيّة تتعلّق بغياب قائمة واحدة، أو بالاعتقاد بعدم جدوى العمل البرلمانيّ، بل من غياب الاهتمام بالسياسة على العموم. وقد أسهمت أزمة التناوب التي رافقت القائمةَ المشتركة في السنة الأخيرة في تعزيز هذا العزوف.

5 جرايسي، برهوم. (2019، شباط). الكنيست الـ20 سجلّ القوانين العنصريّة والداعمة للاحتلال والاستيطان. رام الله: مدار.
6 انظر -على سبيل المثال-: الحملة الشعبيّة لمقاطعة انتخابات الكنيست الصهيونيّ.

الجدول (2): نتائج الأحزاب المشاركة في الدورات الانتخابيّة الأربع الأخيرة

	2006		2009		2013		2015
	%	المقاعد	%	المقاعد	%	المقاعد	المقاعد
الليكود	9	12	21.6	27	23.3	31	30
كاديما	22	29	22.5	28	2	2	-
العمل	15.1	19	9.9	13	11.3	15	24
يش عتيد					14.3	19	11
شاس	9.5	12	8.5	11	8.7	11	7
يهدوت هتوراه	4.7	6	4.4	5	5.1	7	6
يسرائيل بيتينو	9	11	11.7	15	تحالف مع الليكود		6
ميرتس	3.8	5	3	3	4.5	6	5
المفدال - البيت اليهوديّ	7.1	9	2.9	3	9.1	12	8
الاتّحاد الوطنيّ			3.3	4	تحالف في إطار البيت اليهوديّ		-
حزب المتقاعدين	5.9	7					-
هَتْنُوعاه (الحركة)					4.9	6	تحالفت مع حزب العمل
حزب "كولانو" (كلّنا)							10
التجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ	2.3	3	2.5	3	2.5	3	13 مقعدًا ضمن القائمة المشتركة
الجبهة الديمقراطيّة للسلام والمساواة	2.7	3	3.3	4	2.9	4	
القائمة العربيّة الموحّدة	3	4	3.4	4	3.6	4	

المصدر: تقارير لجان الانتخابات المركزيّة (تصميم وإعداد مركز مدى الكرمل).
لجنة الانتخابات المركزيّة للكنيست الـ20: www.votes20.gov.il
لجنة انتخابات الكنيست الـ19: http://www.votes-19.gov.il/nationalresults
لجنة انتخابات الكنيست الـ18: www.knesset.gov.il/elections18/heb/results/main_Results.aspx
لجنة انتخابات الكنيست الـ17: http://www.knesset.gov.il/elections17/heb/results/Main_Results.asp

خاتمة:

تواجه القوائم العربيّة المشارِكة في انتخابات الكنيست مجموعةً من التحدّيات، وتُعتبر نسبة المشاركة أو الامتناع /المقاطعة أحد أهمّ التحدّيات الانتخابيّة، فخيبة الأمل من تفكيك القائمة المشتركة، وتشريع قانون القوميّة، وغياب إمكانيّة التأثير على سياسات الحكومة، وعدم استغلال تجربة القائمة المشتركة كلحظة تاريخيّة كان يمكن لها أن تسهم في بلورة مشروع سياسيّ جماعيّ، حتّى في حدّه الأدنى، كلّ هذه عوامل من شأنها أن تعيد نسبة الامتناع عن التصويت إلى سابق عهدها، كما كان الأمر قبل عام 2015. ويزداد هذا التحدّي خطورة، بالنسبة للقوائم العربيّة المشارِكة في الانتخابات؛ إذ إنّه من المتوقّع أن ترتفع نسبة التصويت في الشارع اليهوديّ ارتفاعًا ملحوظًا، وذلك بسبب حالة الاصطفاف السياسيّ الكبيرة في المشهد الانتخابيّ الإسرائيليّ، وصبغ هذه الانتخابات بصبغة تاريخيّة، واعتبارها مفترق طرق في الخطاب السياسيّ الإسرائيليّ، وبسبب الخطر الذي يهدّد القوائم اليهوديّة الصغيرة من عبور نسبة الحسم، والتنافس الحادّ بين الليكود وقائمة "كاحول لافان" على الحكم، كلّ هذه الأسباب سوف تدفع في اتّجاه رفع نسبة التصويت في صفوف اليهود، وإذا تَرافَقَ ذلك مع تراجع نسبة التصويت في صفوف الفلسطينيّين، فإنّه سوف يقلّل من مقدار التمثيل العربيّ في الانتخابات على نحوٍ ملحوظ، وقد يكون أقلَّ من التمثيل الذي كان قبل تشكيل القائمة المشتركة (11 مقعدًا). علاوة على ذلك، الخطاب الانتخابيّ الذي تتبنّاه بعض الأحزاب، أنّ الهدف من الانتخابات هو إسقاط حكومة اليمين، ومواجهة الفاشيّة على اعتبار أنّ حكومة نتنياهو هي "الشرّ" المطلق، هذا الخطاب قد يدفع بصورة غير مباشرة إلى التصويت لأحزاب صهيونيّة قادرة على إسقاط